

حوار

العميد منير عقيقي



المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم: مارسنا صلاحياتنا كما يجب وعلى اكمل وجه تنفيذاً للقانون.

قبل ان تطوي روزنامة عام 2018 ايامها الاخيرة، كما في كل سنة، تحدث المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم في جردة شاملة عن انجازات المديرية على صعدها الادارية والامنية والتنظيمية، ناهيك بالمهام الاستثنائية. تحدث عما ينتظر المديرية العامة للامن العام في السنة الجديدة وبرنامجها للتحديث والتطوير

اللواء عباس ابراهيم يجري جردة العام:

- 2018 عام النهوض والتنظيف الإداري واطلاق "رؤية 2021"
- الأمن والاستقرار لا يصنعهما الا اللبنانيون
- الأنفاق عند إسرائيل جاهزة غب الطلب، وهي لا تبحث عنها
- تريد إسرائيل تعديك مهمات اليونفيل، وهذا مستحيل

لا يتردد المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم في اضافة وصف على الاعوام التي امضاها في المديرية. لكل عام ما يستحقه ويميزه عن الذي سبقه. بعدما اعتبر العام 2017 "عام الانجازات الصامتة والوحدة الوطنية"، رأى العام 2018 يستحق ان يكون عام "النهوض والتنظيف الاداري" في الطريق الى مشروع "امن عام بلا ورق" في العام 2021، موضحاً انه "شكل محطة لاطلاق برامج الخدمات الالكترونية منها الحصول على

التأشيرة - اونلاين". وقال: "التكيز كان دائماً على المهمات الادارية للمديرية من دون الدور الامني. نحن لم نستعد او نقتنص اي صلاحية، بل مارسنا صلاحياتنا كما يجب وعلى اكمل وجه تنفيذاً للقانون. لم نكن ولن نصبح جيشاً بل سنصبح امن للقانون. واوضح ان "طموحنا ان تصل مراكز الامن العام الى كل قرية ودسكرة في لبنان، وخصوصاً الاماكن النائية". وبينما اكد ان المديرية انجزت هيكلتها الادارية

الرتاسي 2016، ما هو العنوان الذي ترغب في اطلاقه على العام 2018؟

□ على مستوى المديرية، عام 2108 هو عام "النهوض والتنظيف الاداري". هذان العنوانان الاساسيان اللذان يمكنني ان اطلقهما. لا ارغب في القول انه كان عام "مكافحة الفساد" فهذا العنوان بات مبتذلاً. اعتقد اننا، والى درجة متقدمة، نجحنا في عملية التنظيف. كي اكون واضحاً، لا يعني ذلك ان ما قمنا به محصور بالتوقيفات والعقوبات او ما يشبههما من القرارات الادارية التي اتخذناها. هناك الكثير من الضباط والعسكريين الذين احيلوا الى المحاكم او اتخذت في حقهم عقوبات مسلكية. كما احيل البعض الى المجلس التأديبي. تصنيفهم يعود الى شكل ومضمون المخالفة التي ارتكبها كل منهم. اما على المستوى الاداري، فقد اطلقنا برنامجاً يهدف في سياقه الاداري الى الوصول الى مرحلة امن عام بلا ورق. وهو موضوع شكل عنواننا لندوة نظمناها الشهر الماضي بالتعاون مع شركة "Everteam" التي التزمت تنفيذ هذا المشروع بكامل مراحل ومقتضياته في مهلة اقصاها العام 2021، اي خلال 3 سنوات. بذلك يمكننا القول ان العام 2018 شكل محطة لاطلاق برامج الخدمات الالكترونية، منها الحصول على "التأشيرة - اونلاين". كل ذلك بهدف توفير الجهد على اي مواطن او مقيم من طالبي خدماتنا.

■ تحدثت العام الماضي عن هيكلية امنية وعسكرية جديدة للامن العام. ما الذي تحقق منها وما هو المتبقي؟

□ انجزنا الهيكلية الامنية عام 2018 لجهة ترشيقيها وتفعيلها، بالاضافة الى الهيكلية العسكرية التي تشكل ذراعها الاساسية. اصبحت لدينا قوة ضاربة

”

لم نستعد او نقتنص اي صلاحية، بل مارسنا صلاحياتنا كما يجب

المواطن شريكنا الاخر، وهن دونه ليس لدينا عمل

“

قادرة على ان تقوم بكل المهمات المطلوبة منها، وتحديد المهام الامنية الاستثنائية التي تنفذ بالاستناد الى المعلومات الاستباقية المستقاة من مكتب شؤون المعلومات. بذلك اصبح هناك تكامل بين مختلف الوحدات في المديرية، ولم نعد في حاجة الى اي جهاز امني اخر لمساعدتنا في تنفيذ اي مهمة، باستثناء تلك الكبرى التي تحتاج الى مؤازرة الجيش او قوى الامن الداخلي.

■ بات لدى المديرية عقل امني وذراع عسكري. هل يشكل ذلك بداية تحول الى جيش؟

□ هذا السؤال يطرح علينا من وقت الى اخر. اذا عدت وراجعت الكتاب - اي القانون - وماهية صلاحيات الامن العام، ستجد بوضوح هذا الجزء من الصلاحيات التي كانت مهمة ولم تؤخذ في الاعتبار. التركيز كان دائماً على المهام الادارية للمديرية من دون الدور الامني. نحن لم نستعد او نقتنص اي صلاحية، بل مارسنا صلاحياتنا كما يجب وعلى اكمل وجه تنفيذاً للقانون. لم نكن ولن نصبح جيشاً بل سنصبح امناً عاماً كما يجب.

■ افتتحت المديرية هذا العام عدداً من المراكز في مناطق عدة، واعادت فتح اخرى حدودية. هل اكتملت خطة الانتشار على خلفية الانماء المتوازن واللامركزية؟

□ منذ تسلمنا مقاليد المديرية وضعنا خطة عنوانها تعزيز اللامركزية الادارية وتخفيف الاعباء على المواطن لقاء اي خدمة يريدونها. بمعنى ان نذهب اليه بالخدمة التي يطلبها باقل كلفة. هذه خطة قرنا اعتمادها رغم العوائق التي تؤخرها، وخصوصاً تلك المادية واللوجستية والادارية، والتي نسعى الى تقليصها الى الحد الادنى بالتواصل والتعاون والتكامل مع بعض البلديات وجمعيات المجتمع المدني التي وفرت الكثير منها لتحقيق هذه الغاية. لذلك استطع القول ان عدداً من المراكز افتتحت من دون ان نكبد الدولة اعباء مالية. انشئت بالحد الادنى من قدراتنا وقدرات هذا المجتمع. قرارنا المضي في توسيع وتطوير ونشر هذه المراكز من ضمن مشروع اللامركزية الادارية الذي لم يكتمل بعد. طموحنا ان تصل مراكز الامن العام الى كل قرية ودسكرة في لبنان، وخصوصاً الاماكن النائية، وتلك التي تعاني من العوامل الطبيعية التي تلقي اعباء اضافية على المواطن. ◀

”

اقتناعي انه كل ما زاد العسكري علما زاد حضارة وانضباطا

“

في المديرية الشهر الماضي تحت عنوان "اندحار الارهاب في المنطقة وتأثيره على القارة الافريقية"، بالتعاون مع المجلس القاري الافريقي الذي لعب وما زال يلعب دور جسر التواصل بيننا وهذه الدول على أكثر من مستوى سياسي واقتصادي. وهو ما يسهل علينا امكان التواصل والتعاطي معها.

■ كنت تشكو دائما من النقص في عديد المديرية. ما الذي تغير في العام 2018، وهل انتهت الشكوى وهل ثمة خطة ما للعام 2019؟

□ ويا لالاسف لم نحقق ما اردناه في العام 2018، فبقيت الخطوات المحققة خجولة، ودون المطلوب لتحقيق الهدف الذي رسمناه لجهة انتشار مراكزنا على الاراضي اللبنانية. نحن نشارك في الخطة الامنية في الضاحية التي فرضت علينا استخدام قوة من 200 عسكري من الامن العام، وعلينا ان نوفر العدد البديل. لذلك نسعى الى تطويع عناصر بديلة في اقرب فرصة لنستمر في تأمين الخدمات للمواطنين. لدينا خطة ليصبح عديد المديرية 12000 عنصر، وهذه الخطة رفعت الى مجلس الوزراء ونحن في انتظاريتها في الحكومة المقبلة.

■ هل يؤثر هذا النقص على اداء الامن العام ودوره؟

□ حتى اليوم لم نلمس ذلك. الامن العام يقوم بدوره كما يجب وعلى اكمل وجه. لن نألو جهدا رغم ضعف الامكانيات الى ان ننفذ الخطط الموضوعية تعزيزا للخدمات والامن التي يحتاج اليها المواطنين والمقيمون على الاراضي اللبنانية.

■ اثار اسرائيل في الفترة الاخيرة مسألة الانفاق على الحدود الجنوبية. سبق لك ان اكدت انها قديمة ولا تستأهل هذا الضجيج. ما قصة هذه الانفاق ولماذا اثيرت اليوم؟



اخطر ما في النزوح ان معظم النازحين فقراء وانه يؤسس لبيئة صالحة لنمو التطرف والاجرام.

كان الجانب الاداري جاهزا، فان الشق الآخر يحتاج الى اعباء مالية لانجازته ونحن في صدق البحث عن مصادرها.

■ الى جانب مباشرة تعيين ملحقين اقتصاديين في السفارات اللبنانية، هل هناك نية او التزام لتعيين مندوبين للامن العام؟

□ الموضوع لا يقف عند حدود النيات. ما تسأل عنه ادراج في خطة اعلن عنها في العام 2012، وقد شرحنا للمرجعيات المعنية خططنا في هذا الصدد واهميتها ومردودها على امن الانتشار اللبناني. لا اخفي انه كان لها مردود ايجابي بعدما حظيت بترحيب المسؤولين السياسيين. لكن ما يعيق نشر هؤلاء الملحقين يعود الى الاعباء المالية المترتبة على مثل هذه الخطوة على خزينة الدولة، والتي تحول حتى اليوم دون توسيع انتشار الملحقين العسكريين في الخارج، وخصوصا في الدول الصديقة. لذلك نستعيز عن هذه المواقع بعلاقاتنا التي بنيناها في نطاق الانتشار في الخارج. هم رسل حقيقيون بيننا وبين هذه الدول التي نتعاون معها على كل المستويات.

■ وفق اي آلية تبنى هذه العلاقات؟ □ هناك أكثر من مثال، آخرها المؤتمر الذي نظمناه

كيفية تعامل الموظف او العنصر مع المواطن.

■ الا ترى ان هذا الانفتاح على المجتمع الجامعي يعني ان الامن العام قد خرج من اطار خدمته العادية، ليتحول الى شريك فاعل في بناء المجتمع بكل مشاغله واهتماماته. ما هو تصورك لهذه الخطوة؟

□ بعد الاطلاع على صلاحيات المديرية واختصاصاتها، تبدو انها الاقرب الى الحياة اليومية للمواطن. فهو على صلة بها منذ ولادته الى ساعة وفاته، وفي مختلف مناحي الحياة بما فيها تلك المتصلة بالمستندات والوثائق او معاملات العمالة الاجنبية وما شابه. لذلك، منذ ان تسلمنا مقاليدنا، قلنا عن قناعة بان المواطن ليس طالب خدمة بل هو صاحب حق، ويستحق ان نتعامل معه بنظرة مختلفة. المواطن شريكنا الاخر. من دونه ليس لدينا عمل، ومن دوننا لن نتوافر له مطالبه وحاجاته وحقوقه. لذلك نحن شركاء نكمل بعضنا بعضا، فيتحول التكامل في ما بيننا الى شراكة تؤكدنا الاصداء الايجابية التي تصلني تباعا عن

لم نكن يوما ولن نصبح جيشا، بك سنصبح امنا عاما كما يجب

القسم الثاني. المفاجأة كانت ان تقدم الى بعض الوظائف حملة شهادات دكتوراه او ماجستير. لذلك قررنا فتح المزيد من الابواب على العلم والمعرفة لاقتناعي انه كلما زاد العسكري علما، زاد حضارة وانضباطا. نحن في حاجة الى هاتين، الحضارة والانضباط، في التعاطي مع المواطنين. هذا على المستوى الاداري اما على المستوى الامني فليس هناك امن من دون علم. النجاح في الحرب الامنية ومكافحة الارهاب والتجسس يستلزم وجود ادمغة وليس عضلات فحسب. لذلك عقدنا الاتفاقات مع الجامعات الكبرى، وكان آخرها الجامعة الاميركية في بيروت بهدف تحسين مستوى التعليم لدى عناصر الامن العام من كل الرتب، رفعا لمستواهم الاداري والامني .

■ وعدت سابقا بقرب الحصول على الجواز البيومتري في سفارات لبنان في الخارج. هل نفذ هذا الوعد؟ ما الجديد الذي اضافته هذه الخدمة؟



يتحدث الى
رئيس التحرير
العميد
منير عقيقي.

◀ حتى اليوم افتتحنا 46 مركزا جديدا. في العام الاخير افتتحنا اربعة مراكز في البقاع والجنوب والضاحية وبيروت، ونحن في صدد انشاء مبنى جديد بالقرب من المبنى المركزي في المتحف ليكون في غضون عام ونصف عام مقرا بديلا من مركز بيروت الموقت في منطقة السويديكو. هناك مركز جديد قيد الانشاء في محلة الطيونة، ومراكز اخرى في قانا الجنوبية وجديتا والنبي شيت في البقاع.

■ هل يعني ذلك انك تريد فتح مراكز في اي مكان من لبنان حيث يتوافر العقار والدعم البلدي؟ □ لا نستطيع ان نتمدد بشكل يفيض عن حجم وقدرة الجهاز. ما هو مقرر ان نبقي من ضمن قدراتنا، ومن ضمن التوازن المطلوب بين حجم المديرية وقدراتها وحاجتها الى المراكز لتسهيل الخدمة العامة.

■ شهد العام 2018 توقيعاً على سلسلة بروتوكولات تعاون مع الجامعات اللبنانية الخاصة الكبرى. ما الذي يضيفه هذا الانفتاح على قدرات وكفايات العسكريين وانجازات المديرية؟

□ عنصر الامن العام ايا تكن رتبته يجب ان يتحلّى بمستوى تعليمي عال. هذا ما اعتمدناه في دورات التطوع الاخيرة. فرضنا في الدورات الاخيرة شرط حصول المتطوعين على مستوى علمي معين، ادناه الحصول على البكالوريا -

◀ بات معروفا ان العدو الاسرائيلي اثار ملف الانفاق في وقت يحتاج فيه الى انتصار وهمي او لفظي. بعد حرب غزة وما انتهت اليه، يعيش هذا العدو ضائقة عسكرية واخرى سياسية وحكومية نتيجة استقالة وزير الدفاع افيغور ليرمان التي اثارت خضة داخل مجلس الوزراء. اضع ان رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو يحاول صرف الانظار عن الاتهامات التي وجهتها اليه السلطة القضائية ومعه زوجته بالنسب في الفساد. لذلك يسعى الى ايهام الشعب الاسرائيلي ان دولته حريصة عليه وعلى امته. لكننا نعرف جيدا ان موضوع الانفاق ليس جديدا، وقد مر عليه اكثر من 10 سنوات. اسرائيل على علم بهذه الانفاق منذ ما قبل هذه الفترة، وان لاستعمالها في هذه اللحظة ابعادا سياسية.

■ كل يوم تتحدث اسرائيل عن نفق جديد الى ان وصلت الى الرابع. الى اين يمكن ان تستمر هذه المسرحية؟

□ اسرائيل تحاول الاستثمار في طرح الموضوع على جلسة مجلس الامن للتصعيد. لا تتفاجأوا اذا وجدت انفاقا اخرى. الانفاق جاهزة غب الطلب، وهي لا تبحث عنها.

■ هل يمكن ان يؤثر ذلك على دور القوات الدولية والامم المتحدة ومهماتهما؟

□ لا ابدأ. هذا موضوع قديم. اسرائيل بإثارة في هذه اللحظة، لديها الكثير من الاهداف احدها ربما العمل على تعديل مهمات القوات اليونيفيل. في رأبي هذا مستحيل.

■ هل تفهمتم اليونيفيل الموقف اللبناني من موضوع الانفاق ام تبنت وجهة النظر الاسرائيلية؟ □ اخبرنا اليونيفيل ان هذه الانفاق قديمة وليست حديثة العهد. ابغناهم ايضا اننا مستعدون للتعامل بطريقتنا معها اذا زودتنا اسرائيل احداثياتها، وهو ما عبر عنه دولة رئيس مجلس النواب نبيه بري علنا. لكن لم نتسلم شيئا الى الآن.

■ هل ستقود هذه المواقف الى شن اسرائيل عدوانا على لبنان لتعديل قواعد الاشتباك المحددة في القرار 1701؟

□ نستبعد وقوع الحرب. نحن لا نريدها لكننا مستعدون لها، واسرائيل تريدها لكنها غير

مستعدة لها ولا قدرة لها على شنها. لذلك، استنادا الى هذا التحليل، نستبعد وقوع حرب.

■ مضي العام السابع على الازمة السورية ونحن على وشك ان ندخل العام الثامن. ما الذي تغير في تداعيات هذه الحرب على لبنان؟

□ كانت التداعيات الامنية منذ اندلاع الحرب السورية هي الاكبر والخطر التي كنا نتحسب لها بشكل كبير، وقد اصاب لبنان من هذه التداعيات الكثير مما اصابه من عمليات ارهابية وسيارات مفخخة. ما تبقى منها هو التداعيات الناجمة عن ازمة النزوح لما لها من اعباء اقتصادية واجتماعية وامنية وهي التي نواجهها الان. تعلمون ان هناك حوالي مليون ونصف مليون سوري نازح، او اقل بقليل، يشكلون عبئا اقتصاديا واجتماعيا ضاغطا وكبيرا على لبنان، وخصوصا في ظل هذا الوضع الاقتصادي المتردي. لذلك فإن التداعيات الاساسية المتبقية هي التي تتصل بأزمة النزوح.

■ بعد التحديات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الازمة، هل تعتقد ان العبء الامني ما زال الاخطر بالنسبة الى المؤسسات الامنية والعسكرية؟

□ اكيد. السبب ان اخطر ما في هذا الوجود او النزوح الضخم انه وجود فقير. وهو يمكن ان يؤسس لبيئة صالحة لنمو التطرف والاجرام في هذه التجمعات، تتدرج من التداعيات الارهابية والامنية والاعتقالات، التي تراجعت، الى الاجتماعية منها. ما نعيشه اليوم في معظمه يتصل بالسرقة والسلب والمشاكل الاجتماعية، وهو ما رفع من عدد الموقوفين في السجون اللبنانية.

■ هذا يعني انه لم تعد هناك خلايا ارهابية تخرج من رحم النزوح؟

□ لا استطيع ان اؤكد او انفي هذا الخطر. تراجع الى حدود كبيرة، ولكنه احتمال وموجود. نعمل كأنه ما زال ماثلا امامنا كخطر جدي، علما ان الامن الاستباقي الذي نجحنا في توفيره بالتعاون مع الجيش وباقي القوى الامنية وضع حدودا له وللكثير من هذه المخاطر.

■ انطلقت في مطلع عام 2018 حملات ما يسمى العودة الطوعية للنازحين السوريين. اين اصبت وهل حققت ما كان يؤمل منها؟

- استطيع ان اؤكد ان العدد تجاوز حتى اللحظة، منذ بداية العام 2018، مئة الف عائد ما بين عائد بشكل منظم او بشكل افرادي سواء من المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين ام من سواهم. تسهيلات لعمليات العودة انجزنا الكثير من التسهيلات في الداخل وعلى الحدود السورية - اللبنانية، واعفينا العائدين من الضرائب المترتبة عليهم، كما بالنسبة الى الملاحقة القانونية نتيجة فرض هذه الغرامات، وهو ما شجع حوالي 85000 على الاقل على العودة بمبادرات افرادية. الباقي، اي حوالي 15000، عادوا بشكل منظم بالتنسيق بيننا وبين السلطات السورية.

■ هل توجد مخاوف من عودة هؤلاء المغادرين مجددا الى لبنان في ظل الاعفاءات التي تحدثت عنها؟

□ كان هناك شرط تلازم والاعفاءات التي نالها العائد، كل منهم يعلم هذا الشرط جيدا. الذي يذهب من دون ان يدفع الغرامات او يعفى من الملاحقات القانونية سيخضع لتدبير صارم يمنع دخوله الى لبنان لفترة 5 سنوات.

■ هل عبر المجتمع الدولي عن تفهمه لمغزى العودة الطوعية، وانها ليست قسرية ولا تعتبر طردا، وما الذي تبليغته وانت على صلة دائمة مع جهات اقليمية ومنظمات دولية وسفراء؟

□ جميع المسؤولين الغربيين والاجانب الذين التقاهم يطرحون علي هذا السؤال. سؤال مركزي اتولى الرد عليه بشرح الآلية التي اعتمدها في المديرية، التزاما منا بجميع الموثيق والمعاهدات الدولية التي تراعي شؤون النازحين. فيخرجون متفهمين وراضين عن هذه الخطوة، خصوصا وانها تجري تحت عنوان العودة الطوعية وليس القسرية.

■ تحدثت بثقة عن انحسار موجة الارهاب وتفكك العديد من الشبكات المنظمة. هل انتفى وجودها مع نهاية العام 2018؟

□ اعود وكرر ان ليس هناك امن كامل في اي مكان في العالم في حاضرتنا. لكن نحن راضون 100% عن مستوى الامن في لبنان. لا ندعي ان هذه الخلايا قد اختفت كليا، لكنني اجزم انها لم تعد بالفاعلية التي كانت عليها وهي تحت المراقبة الدائمة.



عدد النازحين العائدين تجاوز منذ بداية العام 2018 المئة الف.

■ هل ينطبق هذا الامر على الخلايا الاسرائيلية؟ □ عندما نتكلم عن الارهاب، لا نفرق بين الارهاب التكفيري والارهاب الاسرائيلي الذي هو في اي حال الى انحسار كما باقي الخلايا.

■ للمرة الاولى في تاريخ لبنان نظم الامن العام مؤتمرا عن الارهاب ما بين لبنان وافريقيا. ما هو الدافع الى هذه الخطوة وهل اثبتت جدواها لكي تتكرر مرة اخرى؟

□ الدافع هو رد الجميل لهذه الدول التي احتضنت اللبنانيين منذ اكثر من 100 سنة الى ما يقارب 150 سنة، وفتحت لهم ابواب العمل والرزق. وهي دول نعترها معرضة لاهتزازات امنية بعد انحسار الارهاب في منطقتنا. فهي

ستستعيد حتما العديد من المقاتلين الذين انكفأوا عن المنطقة. لذلك رأينا ان من واجباتنا ان نؤمن او نوفر لهم ما نخترل من خبرات وقدرات لحمايتهم. وهذه لا نحسبها مئة وليست خدمة، بل هي مجرد رد للجميل. الى ذلك نعلم انها تحتضن حوالي 400000 لبناني علينا توفير الحماية لهم ومصالحهم. هذا هو الهدف من المؤتمر. في المناسبة يمكن القول اننا راضون جدا عن النتائج التي تم التوصل اليها لمجرد اننا بتنا على تواصل دائم معهم كل دولة على حدة. ابغناهم صراحة اننا مستعدون لتأمين التدريب واستضافة ضباطهم وعناصرهم لندربهم في لبنان ولنعطهم عصارة خبرتنا، وما تراكم لدينا من تجارب لتكون في خدمة امن هذه الدول. وهو ما ادى الى ابداء

عشية عيدي الميلاد ورأس السنة، وجه المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، عبر "الامن العام"، معايدة الى العسكريين والمدنيين في الامن العام، قال فيها: "اتوجه في مناسبة عيدي الميلاد وبداية السنة الجديدة الى عسكري الامن العام ومدنييه باحر التهاني. اتمنى لهم المزيد من النجاح والتألق في المهمات الملقاة على عاتقهم لتحقيق المزيد من الانجازات. كما اتمنى التحلي بالمزيد من الصبر والتقدير للظروف التي تعيشها البلاد. واراها مناسبة كي اتوجه الى عائلاتهم داعيا اياها الى المزيد من التفهم لحجم المهمات الملقاة على عاتق ابنائها، والمزيد من التقدير والتسامح للظروف التي جعلت وما زالت تفرض على الجميع من مختلف الرتب غيابهم عن منازلهم، ليتسنى لنا ولها وللمقيمين على الاراضي اللبنانية، تأمين المزيد من الامن والاستقرار وتوفير الخدمات لهم بصورة افضل".

معايدة

استعداد الكثيرين منهم لتدريب عناصرهم في الامن العام اللبناني.

■ كانت لك زيارة لافتة الى الجارة الجديدة موسكو هذا العام. فإلام رمت، وهل تناولت ملفي الارهاب والازمة السورية ام انها اقتصرت على ملف النازحين؟

□ اكيد كانت لها علاقة بالتنسيق الامني اللبناني - الروسي وتحديد احوال مكافحة الارهاب، وتناولت المبادرة التي اطلقها الروس لاعادة النازحين السوريين الى بلادهم. كانت مناسبة اطلعت من مسؤوليها على التنسيق الامني ورؤيتهم الى كيفية العودة. ويا للأسف ثبت لي انه لا تزال هناك عوائق تقف في وجه هذه المبادرة. لكن ما يدعو الى التفاؤل ان الروس مصممون على ان تنجح بالتكامل مع المجتمع الدولي.

■ هل لا تزال هناك مظلة دولية تحفظ امن واستقرار لبنان؟

□ اكيد هناك مظلة تحفظ امن واستقرار لبنان. لكن يهمني ان الفت الى ان لا احد يحفظ استقرار لبنان الا اللبنانيون وتوافقهم على المستوى السياسي من جهة، ومن جهة اخرى مسؤولية الاجهزة الامنية التي قامت بعمل رائع وكبير في موضوع الامن الاستباقي. الذي يحفظ الامن اللبناني هم اللبنانيون وارادة اللبنانيين، يضاف اليهم حرص المجتمع الدولي على لبنان.

■ بعدما وضع ملف الموقوف في فرنسا جورج عبدالله بين يديك، هل تتوقع النجاح بالافراج عنه؟

□ جورج عبدالله مواطن لبناني محكوم في الدولة الفرنسية. وهو بلغ من العمر مرحلة متقدمة وبات لزاما ان يعود الى لبنان مهما كانت ظروف توقيفه. فخامة الرئيس مشكورا بادر الى اطلاق هذه الفكرة، ونحن نعمل اذا استطعنا على ان نترجمها ونحولها الى امر واقع.

■ ما هي الخطة الاجرائية؟

□ لدينا برنامج محدد وخطة تحرك واضحة وقد بدأنا تنفيذها. من واجبي ان اتحفظ في هذه المرحلة. لنا شركاء في العملية، وقد لا تكون لديهم رغبة في الكشف عنهما.